



بيان  
جمهورية مصر العربية

يلقيه  
السيد المستشار/ أحمد الأنور  
مساعد وزير الدولة لشئون البيئة

في الشق رفيع المستوى  
للدورة الثامنة عشر للجنة التنمية المستدامة  
(14-12 مايو 2010)

نيويورك ، 12 مايو 2010

## السيد الرئيس

بداية أؤكد على مساندة مصر للبيان الذي القاه ممثل اليمن الموقر باسم مجموعة ال77 والصين والبيان الذي القاه ممثل لبنان بأسم المجموعة العربية وأتوجه لكم بالتهنئة على توليكم رئاسة أعمال الدورة الثامنة عشر، ونؤكد ثقنا في قدرتكم على إدارة الدورة بما يسهم في دعم الجهود الدولية لتحقيق التنمية المستدامة، والإسهام في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015، ولا سيما في الدول النامية.

إن بلوغ تلك الأهداف يتطلب من المجتمع الدولي سرعة العمل على تنفيذ الالتزامات الدولية الواردة بجدول أعمال القرن 21 وخطة جوهانسبرج، وغيرها من الالتزامات والأهداف المتفق عليها دولياً، وفقاً لمبادئ ريو وخاصة مبدأ المسؤولية المشتركة مع تباين الأعباء. إذ نعلم جميعاً أن

هناك ترابطاً وثيقاً بين الفقر وتدهور البيئة، لقد تم اختيار القاهرة بوصفها مثالا للمدن الكبيرة بقارة أفريقيا لتعزيز مفهوم الإنتاج والاستهلاك المستدام في أطار السنوات العشر لأفريقيا. وقد تم إعداد وثيقة الإنتاج والاستهلاك المستدام لمدينة القاهرة حيث تم تحديد أربعة مجالات رئيسية من بين أهم المجالات لتحقيق التنمية المستدامة تمثل أولوية عالية بالنسبة للمدينة لكي تكون محوراً لمبادرة الإنتاج والاستهلاك المستدام؛ وهي: النفايات، والتنمية الصناعية، والتنمية الحضرية، والنقل وانبعاثاته.

## السيد الرئيس

يمثل النقل أحد أهم مقومات النمو الاقتصادي والتجاري علي الأصعدة الوطنية والإقليمية والعالمية. وقد قامت مصر بعدد من الإجراءات في هذا القطاع منها: التوسع في استخدام الغاز الطبيعي في وسائل النقل، وتبنى عدد من المشروعات والبرامج لدعم تحسين خدمات النقل، بالإضافة الى تحسين مواصفات الوقود لخفض الانبعاثات. وتخصيص ميزانيات لتمويل مشروعات

إصلاح شبكات الطرق. كما قامت مصر في تطوير خدمات النقل من خلال " مشروع استدامة النقل في مصر " والذي يهدف الي تنفيذ مجموعة مشروعات رائدة لخفض معدلات استهلاك الطاقة وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري، والحد من المشاكل الناجمة من تأثير زيادة كثافة المرور علي البيئة. وقد بدأ المشروع في يناير 2009 ويمتد لمدة خمس سنوات بالتعاون مع مرفق البيئة العالمية والبرنامج الأنمائي للأمم المتحدة.

تتوفر في مصر خامات معدنية متعددة وقد تم تطوير أنشطة الاستكشاف والاستخراج والتصنيع إلا أن ذلك ما زال قاصراً بالمقارنة للثروات المتوفرة وإمكانات الاستفادة منها. وقد كرست الدولة جهوداً متعددة لتطوير إمكاناتها في مجال استثمار الثروات المعدنية على المستوى الوطني منها: البدء في تطوير قواعد بيانات جغرافية لتحديد المجالات المحتملة للاستثمار واحتياطات المواد الخام المعدنية. وتوفير أنظمة وقوانين مشجعة للاستثمار والاتجاه إلى تنمية الصناعات التعدينية، واستبدال التكنولوجيا المستخدمة بتكنولوجيا صديقة للبيئة.

## السيد الرئيس ..

أدى النمو الاقتصادي والتطور الصناعي والزيادة السكانية في مصر إلى الزيادة في كمية ونوع المخلفات. وقد قامت مصر بالتعامل مع مشكلة النفايات من خلال إعداد استراتيجية قومية للإدارة المتكاملة للمخلفات، ونؤكد هنا على ضرورة توافر قدرات بشرية مدربة تستطيع الانجاز بالفاعلية المطلوبة. تقديراً لأهمية ادارة النفايات

الخطرة ادارة بيئية سليمة من أجل خفض مخاطر التلوث. تم دعم الأطار القانونى والمؤسسى لادارة النفايات الخطرة، وتنفيذ عدد من المشروعات المشتركة لادارة تلك المخلفات الخطرة منها تنفيذ مشروع التوأمة المؤسسية مع الأتحاد الأوروبي والبدء في تنفيذ مشروع "ادارة مخلفات الزئبق" مع هيئة المعونة الكورية. وساهمت مصر بفاعلية في عملية تطوير النهج الاستراتيجى للإدارة الدولية للكيمياويات وقامت بانشاء مركز للإنتاج الأنظف. كما شاركت في اعداد دراسة عن مدي كفاءة التشريعات البيئية للوفاء بالالتزامات في الاتفاقيات البيئية الدولية المعنية بالمواد الكيميائية والنفايات الخطرة فى المنطقة العربية.

أخيرا أود أن أؤكد حرص مصر على تنفيذ أهداف أجندة القرن ٢١، وبرنامج مواصلة تنفيذ أجندة القرن ٢١، وخطة عمل جوهانسبرج وقرارات الدورات السابقة للجنة، من خلال وثيقة وطنية هي "إطار الإستراتيجية المصرية للتنمية المستدامة". كما أؤكد أن مصر تولى أهمية قصوى للمشاركة والتعاون فى تنفيذ أهداف وغايات التنمية المستدامة المتفق عليها على الصعيد الدولى.

فى النهاية لا يفوتنى أن أشير إلى أهمية مواجهة المصاعب الخاصة الإضافية التى تواجهها الشعوب الواقعة تحت الاحتلال فى المنطقة العربية التى تحول دون تحقيق أهداف التنمية، فى المجالات الخمسة محل مناقشة الدورة الحالية.

شكرا سيدى الرئيس